

Education policy

سياسات التعليم

Prepared by Dr. Eman almasri

ELD 721

المحاضرة السادسة



نتائج المحاضرة السابقة



محتوى المادة الدراسية والجدول الزمني

المحاضرة	الموضوع	التاريخ	ملاحظات
١.	مفهوم السياسات التعليمية		✓
٢	خصائص السياسات التعليمية وأنواعها		✓
٣	التطورات التاريخية والحديثة والمنهجية للسياسات التعليمية		✓
٤	نظريات السياسات التعليمية		✓
٥	المداخل الاقتصادية لصنع السياسات التعليمية		✓
٦	مؤسسات صنع السياسات التعليمية		
٧	صنع السياسات التعليمية والتخطيط التربوي		
٨	تحليل السياسات التعليمية ودور البحث التربوي		
٩	خصخصة التعليم		
١٠	نماذج من السياسات التعليمية في الوطن العربي والعالم		
	الامتحان النهائي		

مقدمة

يُعد النظام التعليمي أساسًا للنظام المجتمعي في جميع الدول، إذ أن هناك تأثير وتأثر لكل منهما بالآخر وهذا يؤكد حيوية دور النظام التعليمي وتأثيره على المجتمع. فالسياسة التعليمية تمثل في مجموعة المبادئ والقوانين والقواعد التي تحكم النظم التعليمية وتوجه العمل بالأجهزة التعليمية في المستويات المختلفة عند اتخاذ القرارات، وكذلك تقدم تصورا لبرنامج العمل الذي يستخدم كمؤشر من أجل تحسين التعليم وتوجهه نحو المستقبل ومن ثم فإن جميع عناصر النظام التعليمي مثل الأهداف ووسائل تحقيقها، والمناهج والية تطبيقها، ونمط الإدارة وإجراءات عملها ينبغي أن تتسق مع السياسة التعليمية، وهذا ما يدعو للاهتمام بصانعي السياسات التعليمية والشروط التي يجب ان تتوفر بهم والتأكيد على ثوابتهم الفكرية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتي يجب أن تتواءم مع السياسة العامة للدول

فما هي أهم مؤسسات صنع السياسات التعليمية ؟

نتائج المحاضرة السادسة

- مكونات السياسات التعليمية
- مصادر صنع السياسات التعليمية
- مؤسسات صنع السياسات التعليمية الرسمية
- مؤسسات صنع السياسات التعليمية غير الرسمية

مكونات السياسات التعليمية

تشير السياسات التعليمية إلى ذلك الجهد المنظم الذي تشترك في صناعته هيئات وأفراد ممثلين للمجتمع لتحديد التعليمي وجميع مؤسساته والذي يوضح العلاقة بين ما تحتاجه الدولة وبين ما ينبغي أن تقوم به مؤسساتها التعليمية، وبالتالي يمكن تقييم عمل هذه المؤسسات في إطار السياسات التعليمية من خلال الإدارات المختصة وبمشاركة أفراد المجتمع في وضع مبادئ التعليم وإطاره العام وأهدافه وفلسفته ونظمه، فالسياسة التعليمية تعبر عن الاختيارات السياسية للمجتمع وعاداته وقيمه والثروات البشرية والمادية المتاحة وكذلك تطلعاته المستقبلية. إن السياسات التعليمية تتحدد في ضوء مجموعة من المكونات والتي لا تكتمل بدونها وبناء عليه تشكل في مجملها السياسات التعليمية حيث تتكون مما يأتي:

مكونات السياسات التعليمية

أولاً: السياق:

ويعبر عن البيئة الخاصة بالسياسة التعليمية والتي تتكون من عدد من العناصر الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والسياسية والتي تؤدي إلى اعتماد سياسة معينة دون أخرى، وتحديد قضية معينة ووضعها ضمن الأجندة السياسية خلال وقت معين، حيث تتغير درجة الاهتمام بها من وقت لآخر، فالسياسات التعليمية تتم داخل وسط مجتمعي محدد وتتشكل بناء على عناصره، ومن أبرز هذه العناصر السياق السياسي ونوعية تأثيره على التعليم بناء على النظام السياسي القائم في المجتمع.

ثانيًا: النص:

إذ يشكل النص أو الصيغة إحدى مكونات السياسة التعليمية والمقصود بها المضمون العام للسياسة والذي يعبر عنه في مجموعة من الوثائق السياسية التي تعكس الأيدلوجية المحركة لمتخذي القرار، كما أن هذا النص يتضمن عدد من المحاور التي تشكل في مجملها العام السياسة التعليمية وذلك ضمن الإطار المجتمعي، ويتضمن الأهداف والمبادئ العامة للسياسة التعليمية والاستراتيجيات والخطط والبرامج الموضوعية ومشروعات العمل.

* يجب أن تمتاز نصوص السياسات التعليمية بالوضوح والدقة عند صياغتها فماذا يعني ذلك؟

١. أن تكون ألفاظها واضحة لا غموض فيها ومحددة ولا تحتل أكثر من تفسير، حتى يسهل على القائمين عليها تنفيذها

٢. أن يُعبر عنها بعبارات إيجابية لأنه كلما اختيرت على نحو سليم تصبح ذات فعالية

٣. أن تكون شاملة مبتعدة عن الحشو والتكرار

٤. أن تكون أفكارها وبنودها متدرجة ومرتبة ترتيباً منطقياً

٥. أن تكون قابلة للقياس والملاحظة وواقعية ممكنة التحقيق.

أمثلة من نصوص السياسات التعليمية في بعض بلدان الوطن العربي

- ✓ التعليم الأساسي تعليم إلزامي ومجاني في المدارس الحكومية.
- ✓ يقبل الطالب في السنة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي إذا أتم السنة السادسة من عمره في نهاية كانون الأول من العام الدراسي الذي يقبل فيه.
- ✓ لا يفصل الطالب من التعليم قبل إتمام السادسة عشر من عمره ويستثنى من ذلك من كانت به حالة صحية خاصة بناء على تقرير من اللجنة الطبية المختصة.
- ✓ "مدة الدراسة في المرحلة الابتدائية ست سنوات" "التعليم في هذه المرحلة متاح لكل من بلغ سن التعليم"

مكونات السياسات التعليمية

ثالثًا: النتائج:

وتعتبر من الخطوات الأساسية المكملة لتنفيذ السياسة التعليمية حيث يعني بها التغيرات التي تحدث بسبب تطبيق سياسة معينة من سياسات التعليم، ويمكن قياس هذا التغيير فيما يشمل الجانب الكيفي والكمي في ضوء ما تسفر عنه نتائج الخطة الإجرائية التي ترتبط بهذه السياسة وحتى يتم قياس نتائج السياسة التعليمية المحددة فلا بد من تحقيق التوافق والتوازن بين جماعات الدولة وأصحاب المصالح والقوى الفعالة في هذه السياسة، وبناء عليه تحدد أهداف السياسة التنفيذية.



إن عملية صنع السياسات التعليمية تتطلب الرجوع إلى مجموعة من المصادر التي يتم من خلالها اشتقاق هذه السياسات وتتمثل هذه المصادر في مصدرين أساسيين هما:

أولاً: المصادر الداخلية

ثانياً: المصادر الخارجية.

أولاً: المصادر الداخلية: وتعتبر ذات أهمية كبيرة في اشتقاق السياسة التعليمية وتتمثل فيما يأتي:

- ❖ الدستور ويمثل القانون الأعلى للمجتمع أو مجموعة القواعد والنظم الأساسية التي يتم من خلالها تنظيم الدولة والحكم فيها، كما أنه يرتبط بالدولة على اعتبار أنها هرم المؤسسات السياسية، ويقوم النظام الدستوري بتنظيم العلاقات العامة في الدولة من حيث طريقة تكوينها واختصاصاتها وكذلك علاقاتها مع بعضها البعض وعلاقتها بالمواطنين.
- ❖ القوانين وتعد المصدر الثاني الموجه للسياسات العامة في الدولة، وهو ترجمة للدستور في صورة مجموعة من القوانين الملزمة للأفراد والدولة بشكل عام.



- ❖ أيديولوجية سياسية في المجتمع، وتتمثل في المعتقدات والأفكار والقيم المتفاعلة فيما بينها والتي تتعلق بالواقع الاجتماعي.
- ❖ القيم والمبادئ المنتشرة في المجتمع وتتضمن أساليب التعامل الفردي والجماعي والمبادئ الأخلاقية في التعامل.
- ❖ الخبرة التاريخية القومية أو التاريخ القومي للدولة، وهم أصحاب الرؤيا المتكاملة والشاملة المدركين للخبرات السابقة حيث يقومون بإضافة كل ما هو جديد على الخبرات المتراكمة حتى يتم الاستفادة منها في صناعه السياسات التعليمية، فالخبرات التاريخية للدولة يتم الاستفادة منها من خلال الاتصال المتعارف بين مراحل تطور الأمم حيث يتم الربط بين الحاضر والماضي حتى لا يتم تكرار أخطاء الماضي وتحقيق التقدم

ثانياً المصادر الخارجية: وتتمثل هذه المصادر فيما يأتي

- ❖ التقارير الدولية حيث يتم اللجوء إلى المبادئ التي تحددها هذه التقارير والوثائق التي تصدرها المؤسسات الدولية المعنية بالتعليم والتنمية الاجتماعية وما يرد فيها من معلومات تتعلق بواقع الممارسات الفعلية للأنظمة التعليمية في مختلف الدول.
- ❖ المؤتمرات الدولية وتشكل التوصيات التي تصدر من قبل هذه المؤتمرات الرافد الأساسي والمهم والموجه للقائمين على صناعة السياسات التعليمية في الدولة نظراً لأنها تشكل حصيلة عملية ونظرية واسعة لوضع السياسات التعليمية والمشاريع والبرامج والأنشطة التي يتم تنفيذها.



النظريات التربوية والفكر التربوي حيث يمثل الاجتهادات التي تتميز بها العقول والابتكارات والابداعات وكذلك الرؤية الشمولية المتكاملة والصبر المتعمق والاطلاع على الفكر التربوي مما يشكل فرصه كبيره للاستنارة والتفاعل الفكري والتوجيه مما يفيد القائمين على صناعة السياسات التربوية والتعليمية مع ضرورة الوضع في عين الاعتبار النظريات التربوية الحديثة والعلوم السلوكية والنفسية، والأخذ بأراء المبتكرين والباحثين والاجتهادات العقول التي تميزت بالابتكار والإبداع فعملية صناعة السياسات التعليمية تتطلب إدراك مجموعة من النظريات التربوية وكذلك النماذج الفكرية التربوية المرتبطة والمتكاملة ووضعها في عين الاعتبار وتفسيرها في إطار السياق التعليمي

نظريات علوم التربية

❖ نتائج الدراسات السابقة حيث يتم الرجوع إليها للاستفادة منها كونها تشكل نماذج وخبرات جماعية وعالمية متعددة ومختلفة تتكامل فيها السياسات المجتمعية وذلك في ضوء المتغيرات المحلية والعالمية.

❖ الخبرة الأجنبية فهناك العديد من الدول التي احتلت مواقع متقدمة في مجال التقدم والرقى والتعليم وتمتلك سياسات تعليمية متطورة وقوية من الممكن الاستفادة منها في الدول النامية بناء على شروط الاستعارة التربوية، حيث يتم الوضع في عين الاعتبار الظروف المحلية الذاتية الحضارية كما يتم الاستفادة من خبرات الدول المتقدمة في مجال البحث والعلوم والتقنية وذلك بالاعتماد على مجموعه من الشروط الخاصة بالاستعارة التربوية مع الوضع في عين الاعتبار العادات والتقاليد والظروف الدينية والتقاليد المحلية والحضارية

مؤسسات صنع السياسات التربوية



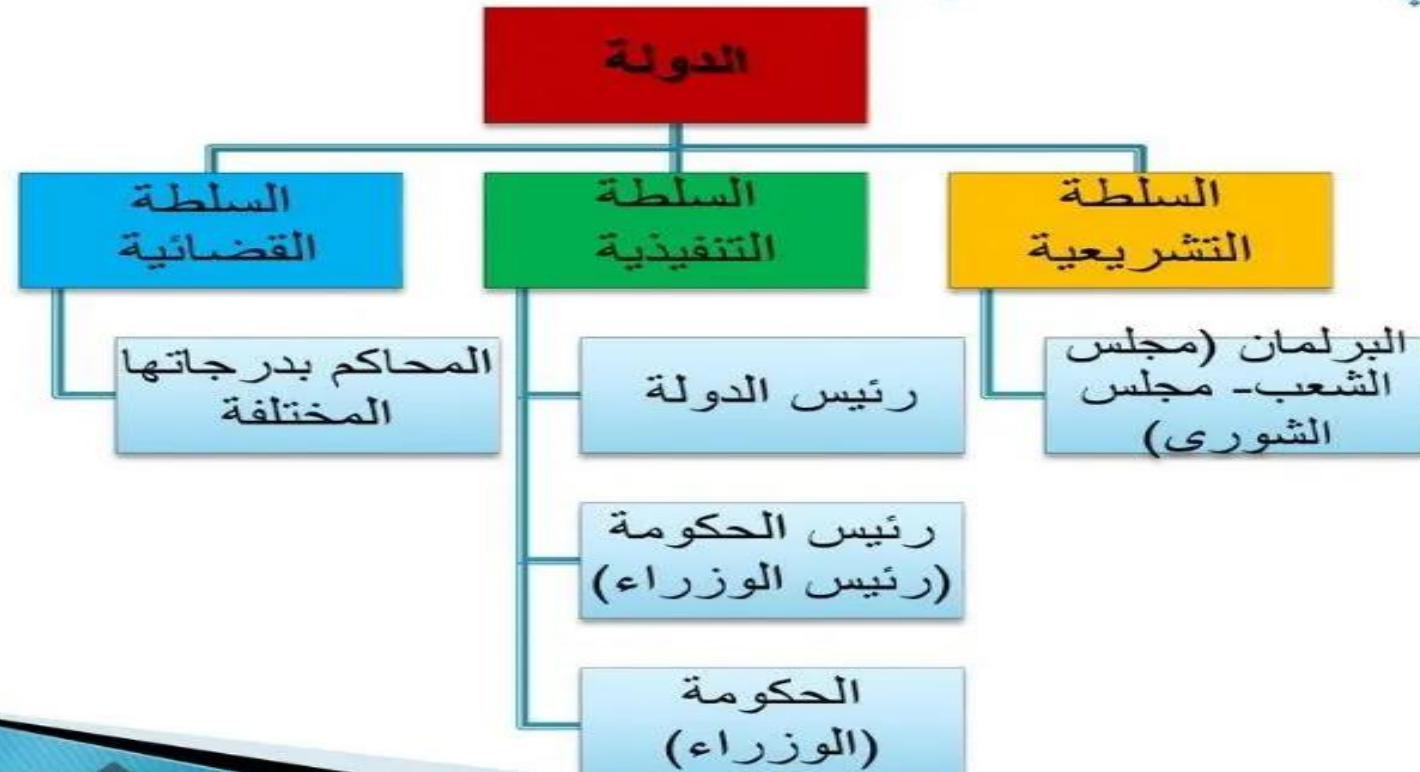
مؤسسات صنع السياسات التعليمية

تتعدد وتنوع الجهات التي تتولى صنع السياسة التعليمية، وتشمل الجهات المعنية الرسمية التي تختص بصنع السياسة وممثليها من السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية، وكذا الجهات غير الرسمية كالأحزاب والجماعات المصلحية، وقد تختلف بعض أسماء المؤسسات الرسمية أو غير الرسمية، لكن الأهم هو جوهر عملية الصنع والأخذ بمبدأ المشاركة فيها، فإذا كانت الدولة تقرر وتعمل وفقا لهذا المبدأ حتما ستزيد وتأخذ برأي قطاعات المجتمع الحكومية وغير الحكومية والتي بدورها تختلف في عددها وقوتها من دولة لأخرى، وهنا وجب الإشارة إلى أن حجم وقوة مشاركة قطاعات المجتمع واتساع قاعدة المشاركة يزيد من قوة صناعة السياسة التعليمية.

المؤسسات الرسمية المختصة في صنع السياسة التعليمية

لابد من التركيز على صناع السياسة التعليمية الذين يحملون الصبغة الرسمية ويمارسون دورهم من خلال ما يتمتعون به من سلطات دستورية مباشرة للتصرف والفعل واتخاذ القرارات، وهم يتكونون من أعضاء السلطة التشريعية وأعضاء السلطة التنفيذية والسلطة القضائية، والأجهزة الإدارية التي تقوم بتنفيذ السياسة التعليمية.

ما هي سلطات الدولة؟



أولاً: السلطة التشريعية:

يتركز دور السلطة التشريعية في وضع التشريعات والقوانين التي تنظم المجال التعليمي المدرسي والجامعي والتي تعمل في إطارها الأجهزة الحكومية، كما تتولى الإشراف على النشاط الحكومي ومراقبة أدائه، وباعتبارها ممثلة للشعب، فهي تسعى لحل ومناقشة مشاكله في المجال التعليمي وتحاول تحقيق مطالبه، من خلال نقلها للجهاز المعني بها في الحكومة وهي وزارة التربية والتعليم. إذاً فهي مخول لها دستورياً بأن تصيغ النصوص القانونية، كما تمتلك سلطة التعديل أو الإلغاء لبعض المشاريع التي تعهدها لها الحكومة، وعليه فإن للسلطة التشريعية كامل السيادة بأن تسعى لتحقيق الأهداف العامة ومن بينها الأهداف التعليمية.

ويتكرس دورها في هذا المجال عادة وبشكل واضح في الدول ذات الطابع الديمقراطي، أين تكون القرارات السياسية مشتركة. وضمن تشكيلة الجهاز التشريعي هناك اللجان الدائمة التي تملك صلاحيات الدراسة القانونية للقضايا والمشاريع في كافة المجالات

السلطة التشريعية

ثانيًا: السلطة التنفيذية:

تعتبر الحكومة الجهة التي تترجم طموح وأهداف الشعب، وبالتالي يقع على عاتقها بلورة تلك الأهداف إلى برامج دقيقة وسياسات تمس كل القطاعات الحيوية في الدولة وتضعها موضع التنفيذ وباعتبار أن السياسة العامة كونها الخطط أو البرامج أو الأهداف العامة التي يفسرها اتجاه العمل للحكومة، فإنه لمن المنطقي القول أن السلطة التنفيذية تعد مركز الدائرة في كل عمليات صنع السياسة التعليمية المدرسية والجامعية من إعداد وتنفيذ وتقويم، ومسؤوليتها في ذلك تفوق أي دور آخر.

السلطة التنفيذية

تابع السلطة التنفيذية

وتقوم الحكومة بإعداد السياسة التعليمية المدرسية والجامعية انطلاقاً من وجود مشاكل تعليمية معينة تتبلور أساساً في شكل ضغوط قيمية أو موضوعية، وتقوم الحكومة هنا حسب نوعية المشكلة باستكشاف البدائل الممكنة، ويتم بعدها اختيار البديل الذي يكون الأفضل في ظل الظروف الزمنية المتاحة، ثم يتم تشكيل السياسة التعليمية التي تكون في شكل مخرجات للأجهزة الإدارية من أجل تنفيذها.

وتشتمل السلطة التنفيذية كافة المنظمات السياسية والإدارية في الدولة، والتي يوكل إليها باسم الدستور وضع السياسات العامة وهي تتكون من:

١. رئيس الدولة: يتمتع رئيس الدولة سواء كان رئيسا منتخبا أو ملكا بسلطات واسعة مستمدة من الدستور في صنع السياسات العامة في الدولة ومن بينها السياسة التعليمية، ويعتبر أسلوب القيادة وخصائصها محددات هامة في صنع السياسة التعليمية، وهذا بالطبع يختلف باختلاف النظام السياسي.
٢. مجلس الوزراء: يعتبر مجلس الوزراء الهيئة التنفيذية العليا في الدولة، وهو يتمتع بصلاحيات تشريعية وتنفيذية واسعة مستمدة من القوانين والأنظمة والتعليمات، إذ يشارك مع رئيس الدولة في صنع السياسة التعليمية والتخطيط والإشراف على تنفيذها، وكذا الإشراف على إعداد مشروعات قوانين التعليم.
٣. وزارة التعليم العالي والعام: تلعب الوزارات والوزراء دورا محوريا ومهما في وضع السياسة التعليمية وتنفيذها، ويختلف دور الوزير في هذه العملية باختلاف نظام الحكم والصلاحيات المعطاة له.

ثالثاً: السلطة القضائية

حيث تلعب دوراً بارزاً في صنع السياسات العامة بشكل عام، من خلال تقرير ما إذا كانت السياسة تتماشى مع الدستور أم لا، وكذا التفسير السليم والقانوني للمقصود من السياسة العامة، والتأكيد على تطبيق الأوامر والقرارات الشرعية. كما تمثل الأحكام القضائية الصادرة عن المحاكم المدنية في مستوياتها القضائية المختلفة، والتي تحسم المنازعات القانونية في الدعاوى القضائية التي يقيمها الأفراد أو الهيئات، مصدراً غنياً من مصادر المعرفة القانونية، والتي تشكل في كثير من الأحيان إقراراً لاتجاهات مجتمعية تسهم في صنع السياسة التعليمية

وبغض النظر عن دور كل مؤسسة من المؤسسات السابقة في صنع السياسة التعليمية، فإن أهمية وقوة هذا الدور ومدى التأثير، تتوقف على نوع نظام الحكم أو النظام السياسي في الدولة، أين يتسع - مثلاً - دور السلطة التشريعية في النظام البرلماني، وكذا تتوزع الصلاحيات باحترام القانون بين المؤسسات في النظام الديمقراطي عنه في النظام التسلسلي

السلطة القضائية

٤. الإدارة الجامعية:

ونقصد بذلك الإدارة التعليمية وهي إدارة كل ما يتعلق بالتعليم الجامعي، من إعداد للطلبة وتكوين الكفاءات والإشراف التعليمي والتقويم والمتابعة والتخطيط والرقابة، وتدريب الأساتذة... وغيرها من المهام التي من خلالها تحقق الأهداف العامة للسياسة التعليمية الجامعية، إذ تكمن قوة التعليم الجامعي في إدارته، لأنها أداة للسيطرة على العملية التعليمية، وأداة تنفيذية للسياسة التعليمية بالدرجة الأولى.

كما تساهم الإدارة الجامعية باعتبارها جهاز تنفيذي للسياسة التعليمية باقتراح السياسات، باعتبار أن القائمين عليها لهم من الخبرة والممارسة الفعلية ما يجعل منهم خبراء ومستشارين قادرين على تحليل البيانات وتقديم الدعم الفني والعون لأصحاب القرار، كما تستطيع تحديد الحاجيات الفعلية ومتطلبات أفراد المجتمع وتحديد المتاح من الإمكانيات المادية والبشرية، وهي بذلك تتيح لصانع السياسة التعليمية مساحة أكبر للمفاضلة بين بدائل السياسات .

٥. مراكز البحوث العلمية الرسمية

وهي المؤسسات الاستشارية والبحثية الرسمية التي تهدف إلى تطوير وتحديث السياسة التعليمية المدرسية والجامعية، إذ تقدم المشورة لصانع السياسة وتهدف إلى تزويده بالبيانات والمعلومات المساعدة على اتخاذ قرار تعليمي سليم قائم على أساس علمي من (البحث والدراسة)



المؤسسات غير الرسمية المختصة في صنع السياسة التعليمية

تترابط وتتكامل في بناء السياسة التعليمية جميع التخصصات والاهتمامات، بمعنى أن وضع السياسة التعليمية ليس محصوراً على التربويين فقط، وإنما مرتبط بجميع قطاعات وأجهزة ومؤسسات الدولة المختلفة، ومنه فإن للفواعل البيئية المحيطة (المؤسسات غير الرسمية) دور في رسم السياسة التعليمية، إذ لابد أن تتاح لها فرصة التعبير والإفصاح عن احتياجاتها في ميادين الإنتاج والخدمات التعليمية، ويجب بعد ذلك أن تتخذ هذه الحاجات سبيلها إلى المستوى التخطيطي الأعلى، حتى تؤخذ بعين الاعتبار عند رسم الخطة العامة التعليمية، وبهذه الطريقة تضمن احتواء الخطة القومية على معظم مطالبها أو بعضها أو كلها، وبالتدرج يصبح للبيئة الدور الأول في صنع السياسة التعليمية وتزويدها بأركانها الأساسية من أهداف وحاجات ووسائل تنفيذ

كما أن البيئة المحلية تقوم بدراسة السياسة التعليمية ودراسة أهدافها العامة وتخطيطها التعليمي كي ترى ما يمكن أن يطبق منها وما ينبغي استبعاده أو تعديله، ولكي تتمكن كذلك من التفكير في أنسب الطرق الملائمة لتطبيقها، وأنسب الأوقات للتنفيذ وأفضل التكاليف التي تناسبها، بالإضافة إلى تمكينها من أن تضع لنفسها معدلات للأداء تحدد بموجبها ما تحتاجه من قوى بشرية عاملة، وإذا تم التسليم بأن البيئة المحلية تحتوي على فواعل سياسية وهي الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني ومؤسسات الرأي العام، فإن لها دور كبير في توجيه السياسة التعليمية نحو مطالبها باعتبارها تسعى للتأثير أو الحصول على السلطة السياسية، وعليه نجد أن التخطيط للسياسة التعليمية يسري في اتجاهين متوازيين وهما: الاتجاه الصاعد من البيئة إلى القمة والاتجاه النازل من القمة إلى القاعدة، وفي كلا الاتجاهين تجري مشاورات وبحوث ودراسات مقارنة وعمليات للمفاضلة والتنسيق، حتى نصل في النهاية إلى أن هذه السياسة التعليمية

ويمكن إجمال المؤسسات غير الرسمية المساهمة في صنع السياسة التعليمية في الآتي:

١- تمثل الأحزاب السياسية همزة الوصل بين المجتمع والنظام السياسي الحاكم من خلال رفع مطالب المواطنين وتمثيلهم أمام السلطة والتأثير في السياسات العامة، لذا يرتبط دور الأحزاب السياسية بالسياسة التعليمية الجامعية في ثلاثة مستويات وهي إعداد السياسة وتنفيذها وتقييمها، إذ تسعى الأحزاب بالدرجة الأولى إلى التأثير على عملية الإعداد أولا باعتبارها القاعدة الأساسية للسلطة التشريعية، وهنا يبرز دور الأحزاب في هذه المرحلة من خلال سيطرتها -خاصة الحزب الحاكم - على السلطة التشريعية وبالتالي على ما يصدر من قوانين وتشريعات تعليمية، وكذا إقرار وتشريع السياسة التعليمية.

ويعد الانتماء الحزبي مؤشرا هاما لتحديد مواقف المشرعين وخياراتهم المفضلة عند الإدلاء بأصواتهم في القضايا المعروضة للنقاش، لذا فإن الانتماءات الحزبية تؤثر على أصحابها وفقا لنوع وأهمية موضوعات القضايا المعروضة في السياسة التعليمية.

أما عملية تنفيذ السياسة التعليمية فإن الأحزاب السياسية تركز في معظم النظم الديمقراطية على صياغة السياسة لإدارتها وتنفيذها.

٢. جماعات المصالح والنقابات المهنية:

تعد جماعات المصالح اتحادات أو جمعيات تطوعية تتكون من أشخاص ذوي صفة اجتماعية معينة، وتتم العضوية بها سواء من هؤلاء الذين قد يشغلون مواقع رسمية أو غير رسمية من المدعمين لها، وهي قد تكون جماعات مهنية كالنقابات المهنية، أو عمالية كالاتحادات العمالية، أو اجتماعية وثقافية وتربوية.

إذاً هي جماعة أو فئة لها مصالح أو توجهات مشتركة، ويغلب أن يكون لهذه الجماعة عمل أو مهنة واحدة، تسعى إلى التأثير في السياسات العامة حفاظاً على مصالحها أو تأكيداً لتوجهاتها، وتعد الوظيفة الأساسية لجماعات المصالح هي التأثير على عملية صنع السياسات العامة كالسياسة التعليمية الجامعية، بما يتفق مع مصالحها، وهذا التأثير قد يأخذ شكلاً إيجابياً للدفع نحو سياسات تؤيد مصالحها، وقد يأخذ شكلاً سلبياً لمنع سياسات لا تتفق مع مصالحها.

٣. وسائل الإعلام والرأي العام:

تزود وسائل الإعلام صانع السياسات عموماً بالمعلومات والحقائق اللازمة، كما تساهم في معرفة اتجاهات الرأي العام مما يساعد على صنع القرار المناسب، أو وضع البدائل التي تحقق الأهداف القومية للجماهير، وهي تعد ذات أهمية بالغة للسلطة وللمؤسسات الحاكمة، فهي تعد همزة الوصل بين المجتمع وصانعي السياسات ففي المجال التعليمي مثلاً تساهم في تغطية القضايا التعليمية وما يرتبط بها من معلومات وحقائق يتم نقلها إلى صانعي السياسة التعليمية كما تعد أداة لنقل القرارات والسياسات التي تتخذها الجهات المسؤولة ونشرها وتحليلها للمواطن، وعليه فهي تساهم في تكوين وثقيف الرأي العام حول القضايا العامة وخاصة التعليمية.

٤. المنظمات الدولية:

وهي كافة المنظمات التي تنشط في المجال الدولي ذات الأهداف الاجتماعية والثقافية وحتى الاقتصادية كالمنظمة الدولية للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) التي تركز على نشر التعليم وتطويره في العالم بكل مستوياته، وهذا من خلال نشاطاتها التي تتحدد في برنامج مؤتمرها العام الذي ينعقد كل سنتين، والذي يحدد بالتفصيل الأنشطة التي يتعين الشروع فيها ومواصلتها وما يلزم تخصيصه لها من اعتمادات، ويعكس هذا البرنامج آراء المجتمع الدولي بشأن الميادين التي ينبغي أن تبذل الجهود فيها، كما أن الدول الأعضاء في اليونسكو تتوقع منها وأن تساعد على استنباط مناهج وأساليب يمكن أن تعين حل مشكلات التعليم، وفي هذا الإطار تقدم عدة مبادئ لتحقيق التعليم للجميع، ورغم لغة التوصيات والنصح التي تتسم بها هذه المبادئ، فإن رسالتها واضحة في أن يضطلع كل بلد بمسؤولية اختيار المسار الذي يسلكه في سعيه لتحقيق أهداف التعليم للجميع

وتُعد من أهم الفاعلين المساهمين في التأثير على السياسات التعليمية، وذلك باعتبارها وسيلة أمام العديد من الدول للإنفاق على التعليم من خلال المنح والقروض والمعونات المالية التي تقدمها للدول الممنوحة لتمويل سياساتها التعليمية، ومن أهم هذه المؤسسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير.

هذا وأشار في الأخير أن الفواعل أو المؤسسات غير الرسمية متعددة ومتنوعة، تتدرج من حيث وجودها من المستوى الدولي إلى الوطني، الإقليمي، فالمحلي، ولكن ما تم التطرق إليه في هذا المطلب يُعد أهمها، وهي تشكل ضمن والتي أصبحت تتحكم ، "Network Policy" المنظومة الحديثة لعلم السياسة العامة بما اصطلح عليه "شبكة السياسة في مدى مشروعية أي سياسة عامة.

خاتمة

تعمل الحكومات ومؤسسات المجتمع المختلفة لزيادة التعاون في مجال التعليم، لتحقيق العائدات المادية والمالية والطموحات التي ستُجني من التعليم، بغض النظر عن انتماء هذه المؤسسات سواء أكانت حكومية أم غير حكومية، فهي تحرص على تحقيق مساهمة التعليم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وكذلك تسعى للتعامل بحكمة وعقلانية مع المؤسسات الدولية للاستفادة منها في مجال تطوير وصناعة السياسات التعليمية، ومن أجل التصدي للتحديات التي يتعرض لها التعليم اليوم في الوطن العربي فنحن بحاجة إلى التشاركية بين الجهات الرسمية وغير الرسمية لتحقيق أهداف التعليم.

نتائج المحاضرة السادسة

- مكونات السياسات التعليمية
- مصادر صنع السياسات التعليمية
- مؤسسات صنع السياسات التعليمية الرسمية
- مؤسسات صنع السياسات التعليمية غير الرسمية

يحيى سعد (٢٠٢٢) مفهوم السياسات التعليمية

<https://drasah.com/Description.aspx?id=6303>

إيمان زكي ، السياسات التعليمية في المملكة العربية السعودية

https://drive.uqu.edu.sa/_/ezosrah/files

السهلي، محمد بن علي بن محمد. (٢٠١٩). تطوير السياسات التربوية في الجامعات السعودية في ضوء متطلبات القدرة التنافسية "استراتيجية مقترحة"(رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة الملك سعود.
اليافعي، شريفة بنت عبد الله بن علي، أبو زيد، وفاء أحمد، وجمال الدين، نجوى يوسف. (٢٠١٥). صنع السياسات التعليمية: المفهوم والآليات. عالم التربية، س ١٦ ، (٥٠)، ١ - ٢٧.

طارق العفيفي، مكونات ومصادر السياسات التعليمية ٢٠ <https://drasah.com/Description.aspx?id=6308>

٢٢

سالمه الأمام، صنع السياسة التعليمية الجامعية -دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر (١٩٩٠-٢٠١٠)

سياسات التعليم



د. إيمان عثمان المصري
د. الاء طارق الضمرات أ.د. محمد بن محمدي مخلص

الطبعة الأولى
١٤٤٥هـ - ٢٠٢٤م

مكتبة
الرشد
rushd
bookstore

الحسين، أحمد (٢٠٠٢). مدخل إلى تحليل السياسات العامة، المركز العلمي للدراسات السياسية.

Tagler, Sandra (1997) Educational Policy and Politics of Change, New fetter lane, England.

Thank You